



"مشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر"

دراسة تقييمية ومقارنة بتونس والمغرب، باستعمال مؤشر تطوّر الحكومة الإلكترونية للأمم المتحدة

ALGERIAN E-GOVERNMENT PROJECT

EVALUATE STUDIES AND COMPARATIF TO TUNISIA AND MOROCCO, USING
THE E-GOVERNMENT DEVELOPEMENT INDEX OF UNITED NATION

سفيان بطاطا¹، عبد الكريم بعداش²

¹ جامعة محمد بوقرة بومرداس (الجزائر)

² جامعة محمد بوقرة بومرداس (الجزائر)

تاريخ الاستلام: 2020/01/13؛ تاريخ المراجعة: 2020/03/18؛ تاريخ القبول: 2020/04/29

الملخص

تعتبر الحكومة الإلكترونية أحد أهم ركائز قيام أي اقتصاد رقمي، بل قد تعتبر أحد أوجهه في ظل فكر الدولة المتدخلة التي يتزايد مشاركتها في الاقتصاد وبالخصوص عن طريق السياسات والتوجيه، بل وهناك من يعتبره مصطلحا جامعاً يندرج الاقتصاد الرقمي في ظلّه، باعتبار مصطلح الحكومة الإلكترونية مصطلحا مرادفاً للدولة الإلكترونية، وسعيها منها لمواكبة التطورات الحاصلة في العالم، قامت الجزائر بوضع برنامج خماسي 2009-2013 عنوانه "الجزائر الإلكترونية 2013" يستهدف إقامة حكومة إلكترونية في أفق سنة 2013.

تهدف هذه الدراسة إلى عرض أهم إنجازات مشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر، وكذا تقييمها باستعمال وتحليل مؤشر الحكومة الإلكترونية الصادر عن هيئة الأمم المتحدة، ومقارنة مؤشر الجزائر مع نظيره لدولتين جارتين عربيتين تونس والمغرب.

توصلت الدراسة إلى أن مشروع الحكومة الإلكترونية حقق نتائج، غير أنّها لم ترق إلى ما حقّقته جاراتنا تونس والمغرب، نتيجة يمكن قراءتها على أساس اخفاق، حاولنا تحليل وتشخيص على الأقل بعض أسبابه باستعمال نفس أدوات الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الحكومة الإلكترونية، الحكومة الرقمية، الحكومة الذكية، الاقتصاد الرقمي.

تصنيف JEL: H70, I31, J01, J18, J21, J88, L90, O30, O38

ABSTRACT

E-government is one of the foundations of any digital economy. It is its main aspect, as required by the principles of an interventionist government. Because the concept of E-government is synonymous with E-State, and in light of the efforts made to keep pace with world developments in this field, Algeria has developed a program entitled "Digital Algeria, 2009-2013" whose goal is to establish an E-government by 2013.

In this study, we presented the main achievements of this project, then we tried to evaluate the results achieved by this program with reference to the E-government index established by the United Nations, as well as comparing the index of Algeria with those of two neighboring countries, Morocco and Tunisia.

We also tried a critical reading of this program to detect its failures through its secondary indices, always in comparison with the corresponding Moroccan and Tunisian ones. We concluded that, while real government efforts have been made, it remains true that the results achieved are below those of the two neighboring countries.

Keywords: e-government, digital government, smart government, digital economy.

JEL classification: H70, I31, J01, J18, J21, J88, L90, O30, O38.

من مقتضيات الاندماج في الاقتصاد العالمي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة تحديث الإدارة المركزية والمحلية، وجعلها تقترب من الأنماط السائدة في الدول المتقدمة، التي دخلت إدارتها خلال العقدين الأخيرين مرحلة جديدة اصطلاح على تسميتها بالحكومة الإلكترونية. فبعدما "بدأت هيئة البريد الإلكتروني في ولاية فلوريدا الأمريكية في تطبيق مفهوم الحكومة الإلكترونية على إدارتها سنة 1995، جاء الميلاد الرسمي والسياسي لهذا المفهوم في مؤتمر نابولي بإيطاليا في شهر مارس 2001".¹

أطلقت الجزائر من خلال وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال مشروع برنامج الجزائر الإلكترونية 2009-2013، وهو برنامج يستهدف تطوير الإدارة الجزائرية من خلال استعمال التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال وإقامة الحكومة الإلكترونية في الجزائر مع آفاق سنة 2013.

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تقييم مشروع الحكومة الإلكترونية، فبعد ست سنوات من انتهاء المشروع، من المفروض أن تظهر آثاره لنا جلياً، كمواطنين متفاعلين ومستفيدين من هذه الخدمات الإلكترونية، وأيضاً كباحثين في إطار محاولة تقييمية لذات المشروع.

إنّ تقييم هكذا مشروع، وعلى غرار باقي المشاريع، يستند أساساً في النظر إلى مدى تحقيق المشروع الأهداف الرئيسية المسطرة، إلا أنّه وبالنظر إلى أنّ مشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر الذي لم يضع أهدافاً قيمية يسهل التأكد من تحقيقها، استخدمنا مؤشر تطوّر الحكومة الإلكترونية للأمم المتحدة E-Government Development Index، بتحليل تطوّره لمدة عشر سنوات من 2008 إلى 2018، مدّة نراها كافية، وربما ضرورية لاستكمال آثار المشروع خاصة منها ذات الأثر متوسط المدى، كما دعمنا قراءتنا التاريخية المترجمة لتحليل زمني لهذا المؤشر بقراءة نسبية مقارنة بمؤشرات دولتين جارتين تونس والمغرب، التي تتقارب مستوياتهما الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى التاريخية إلى حدّ بعيد مع الجزائر، وعلى هذا الأساس جاءت إشكالية الدراسة على نحو التالي:

كيف يمكن تقييم مشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر باستعمال مؤشر الحكومة الإلكترونية للأمم المتحدة، ومقارنة بتونس والمغرب؟

جاءت محاولة الإجابة على هذه الإشكالية من خلال المحاور التالية:

- تعريف الحكومة الإلكترونية ومزاياها؛
- إنجازات مشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر؛
- تقييم مشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر؛
- محاولة تشخيص إخفاقات مشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر؛
- خاتمة.

1-تعريف الحكومة الإلكترونية ومزاياها

1.1-تعريف الحكومة الإلكترونية

أثّرت التطوّرات التكنولوجية المعاصرة، وعلى الأخص منها الإلكترونية على المجتمع وعلاقاته، الامر الذي أدّى إلى ظهور، من الناحية العلمية، مصطلحات ومفاهيم تبيّن تأثر المجتمع وعلاقاته بالتكنولوجيا، كمجتمع المعرفة، والمجتمع الشبكي، والمجتمع الرقمي، والاقتصاد الرقمي، والجامعة الافتراضية، والتعليم عن بعد، والإدارة الإلكترونية، والحكومة الإلكترونية... الخ.

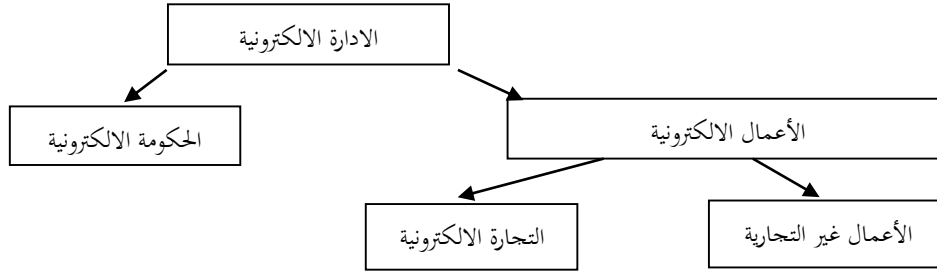
أضحى التحول إلى الإدارة الإلكترونية اليوم أمراً حتمياً تفرضه التطورات التكنولوجية والتغيرات العالمية، فتوظيف المعلومات بالشكل الأمثل، والتكامل فيما بين مصادرها المختلفة، أصبحا من أهم عناصر النجاح لأي مؤسسة مهما كانت طبيعتها.²

¹ علاء فرج الطاهر، الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، ط 1، دار الراجحة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 89.

² عبد الرحمن صالح المجلان، وصالح الشهران، التكنولوجيا وتعليم القرن الحادي والعشرين: نحو بناء جيل عربي فاعل، مجلة الإدارة، العدد 13، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، أكتوبر 2012، القاهرة، ص 14.

وينبغي التمييز هنا بين الحكومة الإلكترونية والإدارة الإلكترونية، إذ أن الإدارة الإلكترونية تشمل كل الأعمال الإدارية للقطاعين العام والخاص، الحكومي وغير الحكومي، والتي تنجز باستعمال الأنظمة الإلكترونية بمختلف أنواعها. وما الحكومة الإلكترونية إلا جزء منها، كما يوضحه الشكل أدناه.

الشكل 1 موقع الحكومة الإلكترونية من الإدارة الإلكترونية



المصدر: عادل حرجوش المفرحي وآخرون، الإدارة الإلكترونية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2007، ص 16.

فالإدارة الإلكترونية مفهوم يشمل كل الأعمال الإلكترونية في إشارة إلى قطاع منظمات الأعمال، كما يحتوي على الحكومة الإلكترونية (الإدارة العامة الإلكترونية) والتي تمثل الهيئات ذات الطابع الخدمي الحكومي، التي توجه خدماتها للأفراد أو المؤسسات، في مقابل ذلك تعمل الإدارة الإلكترونية وفق آلية شبكية تضم الانترنت، الأكسترنات، الانترنت، في ظل وجود نظام معلومات.¹

وبالرجوع إلى الأدبيات الاقتصادية التي تناولت موضوع الحكومة الإلكترونية نجد العديد من التعريفات، نورد بعضها فيما يلي:

- الحكومة الإلكترونية تعني استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتطوير وتحسين تدبير الشؤون العامة ويمثل ذلك في إنجاز الحكومات الرسمية سواء بين الجهات الحكومية أو بين هذه الجهات والمتعاملين معها بطريقة معلوماتية تعتمد على الانترنت، وفق ضمانات أمنية تحمي المستفيد والجهة صاحبة الخدمة.²
- الحكومة الإلكترونية هي حكومة تدار إلكترونيا بحيث تستخدم التقنيات الحديثة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأدوات لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية في ظل الإطار التنظيمي والتشريعي الذي يحكم العمل بالمنظمات الحكومية مع إحداث تغييرات جذرية في النظم والممارسات الإدارية المطبقة في هذه المنظمات بما يتفق مع الدور الجديد للدولة للوفاء بمتطلبات عصر المعرفة مما يعود على المواطن بالرفاهية وجودة الحياة³ (عبد المحسن زكي، 2009، صفحة 23).
- الحكومة الإلكترونية هي استخدام تكنولوجيا المعلومات من خلال قواعد البيانات وشبكات المعلومات ووسائل الاتصال الحديثة والانترنت والهاتف؛ وذلك لتسهيل الخدمات العامة للمواطنين بسرعة ودقة عالية وأقل تكلفة وبفاعلية وكفاءة وشفافية ومساءلة للمؤسسات مع ضمان سرية المعلومات في أي مكان وزمان.⁴
- رغم تنوع تعريفات الحكومة الإلكترونية إلا أنها تتفق في أن إقامة الحكومة الإلكترونية تتمثل في مختلف العمليات التي تُنجز من طرف الحكومة التقليدية لخدمة المجتمع، باستخدام تكنولوجيا الاعلام والاتصال الحديثة؛ بحيث يتمكن الأفراد والمؤسسات الاستفادة من الخدمات الحكومية عن بعد والتقليل من عمليات التنقل إلى أماكن تواجد الإدارة.

¹ عاشور عبد الكريم، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: الديمقراطية والرشادة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009-2010، ص 15.

² علاء فرج الطاهر، مرجع سابق، ص ص 89-90.

³ إيمان عبد المحسن زكي، الحكومة الإلكترونية، مدخل إداري متكامل، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009، ص 23.

⁴ ديابا جميل محمد الرزي، الحكومة الإلكترونية ومعوقات تطبيقها: دراسة تطبيقية على المؤسسات الحكومية في قطاع غزة، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد العشرين، العدد الأول، يناير 2012، فلسطين، ص 196.

2.1- مزايا الحكومة الإلكترونية

تتميز افعال الانترنت بكونها تشكل اليوم أضخم سجل للمعلومات المرجعية في مختلف مجالات المعرفة، إضافة إلى أن شبكاتها توفر إمكانيات تفاعلية داخل أنسجة المجتمع من خلال آليات رقمية سريعة، يترتب عن ذلك أن «المكان» أصبح في مجتمع الشبكات عبارة عن «تدفقات»؛ فتدفقات رؤوس الأموال، وفيض المعلومات لا علاقة لهما اليوم بمكان بعينه؛ إنهما في «اللامكان» المرادف لكل مكان. كما أصبح «الزمان» هو «اللازمان»، إذ لم يعد موصولاً بالساعة المرتبطة بدورها بعصر الصناعة، ففي مجتمع الشبكات يُسمح لنا بالحضور في أمكنة عديدة في الآن نفسه¹.

ولهذا تسعى مختلف الحكومات، ومنها الجزائرية، إلى تحقيق مشروع الحكومة الإلكترونية نظراً للمزايا التي تتيحها هذه الأخيرة ومنها الآتي:

- **الحد من البيروقراطية والفساد الإداري:** إن مساعدة وتمكين جمهور المستخدمين من أفراد ومؤسسات أعمال من الوصول بسهولة وبسرعة إلى المعلومات المتاحة دون الحاجة للتوجه إلى المواقع المادية لها يعتبر تقدماً كبيراً يحد من البيروقراطية والفساد الإداري².

إن التواصل مع الحكومة الإلكترونية عبر التكنولوجيا الحديثة يحول دون حدوث حالات التمييز والتحيز والتماطل والتأخر، سواء في الاستقبال، أو في استلام طلبات المتعاملين، أو في تأجيل المواعيد بسبب غياب الموظف الحكومي أو تواجده في مهمة خارج المصلحة أو انشغاله بالاجتماعات... الخ. هذا بالإضافة إلى أن انعدام الاتصال المباشر أو بقاءه في حده الأدنى يُقلل من حالات الابتزاز والرشوة التي قد يتعرض لها المتعامل والموظف الحكومي في الاتجاهين - من المتعامل إلى الموظف أو من الموظف إلى المتعامل -.

- **تسريع الإنجاز:** إن الوقت الذي توفره أدوات الحكومة الإلكترونية على مستهلكي الخدمات العامة خير دليل على جدواها، إذ تعتمد على منظومة الدخول على الخط؛ للحصول على الخدمة لا صفوف الانتظار³. كما أن الكثير من خدمات الحكومة الإلكترونية تكون نمطية يسهل معالجتها وبالتالي الاستجابة السريعة لطلبات الأفراد والمؤسسات، خاصة الخدمات التي تستدعي معالجة الكترونية كاستخراج بعض الوثائق الإدارية أو الرد على بعض الاستفسارات وتقديم التوضيحات اللازمة والإجراءات المناسبة لما يطلبه المتعامل مع الحكومة الإلكترونية.

- **توفير الوقت وتقليل ضغط الاتصال المباشر:** وذلك من خلال عدم إجبارية التنقل إلى موقع الإدارة مقدمة الخدمة بالإضافة إلى إمكانية الحصول على بعض الخدمات خارج أوقات العمل وأيام العطل القانونية. حيث يمكن استعمال المواقع الإلكترونية كامل أيام الأسبوع وطوال 24 ساعة في اليوم، وهذا بدوره يخفف من الاكتظاظ ويمنع وقوع مشاكل سوء التفاهم في حالة الاتصال المباشر.

- **تبسيط الإجراءات:** حيث تعتبر الحكومة الإلكترونية هي الدواء الشافي من البيروقراطية التي تعاني منها، ومن الروتين المستشري في الأجهزة الإدارية⁴. كما أن التعامل الإلكتروني يستدعي تبسيط العمليات إلى المستوى المقبول من طرف جميع المعنيين بها.

2- انجازات مشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر

بعد مرور ما يقارب عقدان من الزمن على ربط الجزائر بشبكة الانترنت سنة 1994 وانقضاء ست سنوات على انتهاء برنامج "الجزائر الإلكترونية 2013"، يحق التساؤل عن الانجازات التي حققتها الجزائر بخصوص مشروع الحكومة الإلكترونية من جهة، وما مكانة هذه الانجازات بين إنجازات نظيراتها أو قريناتها من الدول خاصة.

قامت الجزائر خلال سنة 2008 بوضع برنامج خماسي سمي بـ "الجزائر الإلكترونية 2013" حيث تم تشكيل لهذا الغرض لجنة خاصة هي "اللجنة الإلكترونية" تحت إشراف رئيس الحكومة؛ هدفها الأساسي تجسيد برنامج الحكومة الإلكترونية مع آفاق سنة 2013.

¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، تقرير المعرفة العربي 2009، شركة دار الغرير للطباعة والنشر، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ص 32.

² سحر قدوري الرفاعي، الحكومة الإلكترونية وسبل تطبيقها: مدخل استراتيجي، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السابع، جامعة الشلف، الجزائر، 2009، ص 318.

³ دبالا جميل محمد الرزي، مرجع سابق، ص 197.

⁴ المرجع السابق، ص 198.

وفي نهاية سنة 2008 وضعت اللجنة الإلكترونية السالفة الذكر خطة عمل، حددت فيها الأهداف الرئيسة "المزعم تحقيقها على مدى السنوات الخمس أو تم ضبط الإجراءات اللازمة لتنفيذها¹". وقد تضمنت هذه الخطة ثلاثة عشر محورا تمثل في مجموعها مختلف الأعمال التي يجب القيام بها خلال الفترة 2013-2009 لتحقيق الأهداف المسطرة والمتمثلة في²:

- عصنة الإدارة بإدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتقريبها من المواطن؛
- دعم القطاع الاقتصادي بإدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال؛
- توفير الظروف الملائمة لتطوير صناعة تكنولوجيا الإعلام والاتصال؛
- إنجاز منشآت الاتصالات ذات التدفق السريع وفائقة السرعة، مؤمنة وذات نوعية عالية؛
- وضع برنامج يمنح الأولوية للتكوين العالي والتكوين المهني في مجال تكنولوجيا الإعلام؛
- تطوير المنتجات ذات القيمة المضافة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال عن طريق تكثيف نشاط البحث والتطوير والإبداع؛
- تحيئة الإطار التشريعي والتنظيمي للحكومة الإلكترونية؛
- التحسيس بأهمية تكنولوجيا الإعلام والاتصال ودورها في تحسين نوعية معيشة المواطن وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد؛
- الاستفادة من التجارب الدولية في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال؛
- تحديد مؤشرات المتابعة والتقييم؛
- وضع تنظيم مؤسسي منسجم يتمحور حول ثلاثة مستويات: التوجيه، المتابعة، التنسيق؛
- تحديد مصادر وأجهزة التمويل وعملية التقدير والتقييم.

عملت الجزائر على تحقيق هذه الأهداف، وترجم سعيها في تحقيق إنجازات ملموسة على أرض الواقع، يمكننا الإشارة إلى أهمها من خلال العناصر الآتية:

2-1 تواجد الحكومة على شبكة الانترنت

تم إنشاء مواقع على الشبكة لجميع الوزارات والهيئات الحكومية المركزية وغير المركزية، حيث فاق عدد مواقع المؤسسات الحكومية والهيئات التابعة 587 موقعا في السداسي الأول من سنة 2015³، فعلاوة على مواقع مختلف الوزارات بما فيها موقع رئاسة الجمهورية، نجد مواقع ذات الصلة بالقطاع الاقتصادي كموقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (www.andi.dz)، وموقع المديرية العامة للجمارك (www.douanes.dz)، وموقع المديرية العامة للضرائب (www.dgi.dz)، بالإضافة إلى موقع الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (www.joradp.dz).

2-2 تقديم بعض الخدمات العامة عن طريق الانترنت

تطوّر حضور الحكومة الجزائرية عبر الأنترنت من مجرد حضور للتواصل، إلى حضور لتقديم خدمات عامة عبر الإنترنت، حيث تمكنت الحكومة الجزائرية من توفير مستوى معين من البنى القاعدية للاتصالات، سمحت للمؤسسات بمختلف أنواعها، اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية، بالتواجد على الشبكة، ونشر وعرض بعض أعمالها وتنفيذ الكثير من العمليات باستخدام التقنيات الحديثة للإعلام والاتصال حيث يمكن ذكر بعض الأمثلة المهمة وذات الانتشار الواسع:

- تواجد الجرائد اليومية وبعض النشريات والجرائد الإلكترونية على الشبكة.
- التسجيل الإلكتروني للطلبة الجدد حاملي شهادة البكالوريا، وإمكانية تقديم طلب معادلة الشهادات عن طريق الانترنت من خلال الموقع الإلكتروني لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي؛
- سحب الأموال باستخدام البطاقة المغناطيسية ومن جميع المكاتب البريدية عبر الوطن، حيث تم ربط أكثر من 3.500 مركز بريدي بشبكة الانترنت (intranet)؛
- استخراج صحيفة السوابق العدلية من أي محكمة على مستوى القطر الجزائري؛

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، اللجنة الإلكترونية، تقرير، ديسمبر 2008، ص 7، من الموقع الإلكتروني www.mptic.dz.

² المرجع أعلاه.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة، www.mptic.dz، 01-09-2017.

- استخراج وثائق الحالة المدنية من 1296 بلدية موصولة بالألياف البصرية، أي في أكثر من 84% من بلديات القطر الوطني؛
 - إمكانية طلب اصدار بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر البيومتريين عن طريق الإنترنت، في إطار إنشاء أرضية وطنية تشمل معلومات كل مواطن جزائري تحت رقم تعريف وطني؛
 - إنشاء البطاقة الوطنية للتعريف، التي تبين مدى امتلاك كل مواطن لأي عقار وكذا الامتيازات الذي تحصل عليها من طرف الدولة في مجال السكن؛
 - إمكانية التعرف عن رصيد الحساب الجاري البريدي عن طريق الهاتف والانترنت؛
 - خدمة بطاقة الشفاء التي أنجزها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، خاصة بعد تعميم إمكانية استخدامها على المستوى الوطني؛
 - إنشاء موقع www.elmouwatin.dz وما يتضمنه من خدماته تفيد الكثير من المواطنين؛
 - إمكانية تحميل 265 نموذج وثيقة واستمارة من المواقع الإلكترونية للإدارات الحكومية بالإضافة إلى أزيد من 29 إجراء خلال السداسي الأول من 2015¹؛
 - مشروع السجل التجاري الإلكتروني - شهادة رقمية دائمة على الخط يعوض الصيغة الورقية التي ستختفي بشكل نهائي -، الذي برمجت جاهزته في بداية السداسي الثاني من العام 2013، ثم أخرج لإطلاقه إلى العام 2019.
- هذا ولقد بلغ عدد المواقع المؤسسية 587 موقع خلال السداسي الأول من سنة 2015.

2-3 تطور عدد مستخدمي الانترنت

يعتبر عدد مستخدمي الإنترنت مؤشرا مهما، باعتبار أنه لا معنى للحكومة الإلكترونية إذا لم يكن هنالك متعاملين معها. ولقد ارتفع عدد مستخدمي الانترنت في الجزائر بشكل واضح، حيث قدر عددهم بـ 50.000 مستخدم عام 2000 و 180.000 عام 2001، لينتقل إلى 1.920.000 مستخدم عام 2007 ثم 4.700.000 عام 2010،² ليصل هذا العدد إلى قرابة 10.000.000 مستخدم في نهاية سنة 2014³.

لقد أوردت وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة، في تقريرها "مؤشرات تطوّر تكنولوجيا الاعلام والاتصال ومجتمع المعلومات" إحصائيات عن تطوّر عدد اشتراكات الانترنت في الجزائر، وهو مؤشر يختلف عن مؤشر المستخدمين، إذ أنّ مستخدمي الانترنت أضحي لهم أكثر من اشتراك، محاولة منهم اغتنام أفضل العروض، وللاستفادة من أحسن الخدمات، الأمر الذي يجعل الإحصائيات المتعلقة بالاشتراك ضعيفة الدلالة عن ارتفاع الاستخدام، وبالمخصوص عند العلم أنّ المستخدم قد لا يلغي اشتراكه شريطة لا يستعملها، الأمر الذي يجعل من مشركي الإنترنت يضاوي عدد سكان الجزائر سنة 2018- كما يبين ذلك الجدول التالي- إحصائيات لا تعكس بدقة عن تطوّر عدد المستخدمين.

الجدول 1: تطور عدد مشركي الانترنت في الجزائر خلال الفترة 2012-2018

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الانترنت الثابت	1 154 748	1 283 420	1 599 538	2 262 259	2 859 551	3 202 505	3 063 835
الانترنت النقال		308 019	8 509 053	16 684 697	24 227 985	21 592 863	19 239 448
					1 464 634	9 867 671	20 621 452
	0	308 019	8 509 053	16 684 697	25 692 619	31 460 534	39 860 900
مجموع عدد مشركي الانترنت	1 154 748	1 591 439	10 108 591	18 946 956	28 552 170	34 663 039	42 924 735
الزيادة السنوية في عدد المشركين	-	436 691	8 517 152	8 838 365	9 605 214	6 110 869	8 261 696

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة، المديرية العامة للرقمنة، مؤشرات تطوّر تكنولوجيا الاعلام والاتصال ومجتمع المعلومات، https://www.mpttn.gov.dz/sites/default/files/Ar-Rapport%20-TIC2018_6.pdf، يوم 2020.02.21.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، اللجنة الإلكترونية، مرجع سابق، 2020-02-21.

² حسين شني، واقع البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كل من الجزائر ومصر والإمارات خلال الفترة 2000-2010 دراسة مقارنة، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012، ص ص 72-73.

بن بركة عبد الوهاب وبن التركي زينب، أثر تكنولوجيا الإعلام والاتصال في دفع التنمية الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد 7، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010/2009، ص 253.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، اللجنة الإلكترونية، مرجع سابق.

هذا وقد تطورت نسبة مستخدمي الانترنت - كنسبة مئوية من عدد السكان - من 0,57% عام 2003 إلى 1,6% عام 2004 إلى 2%، 7,38% عام 2008 وبلغت 12,50% عام 2012. لتصبح هذه النسبة 28% في خلال السداسي الأول من سنة 2015 و 42% سنة 2018.¹

هذا وكما ساهم الانتشار الواسع لمقاهي الانترنت Cybercafés البالغ عددها عام 2015 حوالي 5.548 مقهى²، عدد تراجع في السنوات اللاحقة بسبب قلة مردودية هذه المقاهي في ظل ارتفاع وتيرة ربط البيوت والمنازل بالانترنت السلكي، فضلا عن انتشار استخدام الأنترنت عن طريق الهواتف المحمولة، بفعل تحسّن العروض المقدّمة من طرف مؤسسات الاتصالات اللاسلكية نتيجة التحكّم في التقنية ومن جهة، وبفعل التنافس بينها من جهة أخرى.

3- تقييم مشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر:

دأبت منظمة الأمم المتحدة على إصدار تقارير بخصوص التقدم في تحقيق وتحسيد الحكومة الإلكترونية (E-Government Survey)، إذ تتضمن هذه التقارير مؤشر رئيس متكوّن من ثلاثة مؤشرات أخرى فرعية تناولها فيما يأتي.

حاولنا قراءة تطوّر الجزائر في الحكومة الإلكترونية من خلال الإحصائيات المتضمنة في تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث أخذنا فترة 2008-2018 كفترة دراسة، فترة تمتد من قبيل الشروع في مشروع الجزائر الإلكترونية إلى تقريبا خمس سنوات بعد انتهاء المشروع، وهي فترة كافية لدراسة آثار المشروع في إطار مدى تجسيد الحكومة الإلكترونية في الجزائر؛ وكما قمنا خلال فترة الدراسة بمقارنة مؤشرات الجزائر بمؤشرات تونس والمغرب، من أجل الوقوف على مقارنة تطوّرات الجزائر بتطوّرات هذه الأخيرة.

3-1 مؤشر تطوّر الحكومة الإلكترونية (E-Government Development Index):

يعتبر هذا المؤشر المؤشر الرئيس، تُحسب قيمته بحساب المتوسط الحسابي البسيط لثلاثة مؤشرات فرعية أخرى - تأتي لاحقا-، تتراوح قيمته بين الصفر والواحد الصحيح [0,00 - 1,00]، حيث تعبر القيمة الأكبر عن وضع أحسن للحكومة الإلكترونية. وتُرتب مختلف دول العالم التي تُجمع عنها المعلومات وفق قيمة هذا المؤشر، ولقد جاءت قيم هذا المؤشر بالنسبة للجزائر، تونس والمغرب كما يلي:

الجدول 2: قيم ورتب كل من الجزائر وتونس والمغرب في مؤشر تطوّر الحكومة الإلكترونية خلال الفترة 2008-2018

السنوات	الجزائر		تونس		المغرب	
	قيمة المؤشر	الترتيب الدولي	قيمة المؤشر	الترتيب الدولي	قيمة المؤشر	الترتيب الدولي
2008	0,3515	121	0,3458	124	0,2944	140
2010	0,3181	131	0,4826	66	0,3287	126
2012	0,3608	132	0,4833	103	0,4209	120
2014	0,3106	136	0,5390	75	0,5060	82
2016	0,2999	150	0,5682	72	0,5186	85
2018	0,4227	130	0,6254	80	0,5214	110

المصدر: United Nation, E-Government Survey : 2008, 2010, 2012, 2014, 2016, 2018.

نلاحظ من الجدول أنّ هناك تذبذب في قيمة هذا المؤشر بالنسبة للجزائر خلال فترة الدراسة، حيث انتقلت من 0,3515 سنة 2008 مع إطلاق مشروع الجزائر الإلكترونية إلى 0,3608 سنة 2012، قبل أن تندهور إلى 0,3106 سنة 2014 وإلى 0,2999 سنة 2016 ثمّ تتحسن قليلا لتصل إلى 0,4227 سنة 2018؛ في حين سجّل الترتيب العالمي للجزائر في الحكومة الإلكترونية من خلال ذات المؤشر تراجعا مستمرا، حي تراجعت الجزائر من المرتبة 123 من ضمن 179

¹ United Nation, E-Government Survey 2005, 2008, 2010, 2012, 2014, 2018, www.unpan.org/e-government

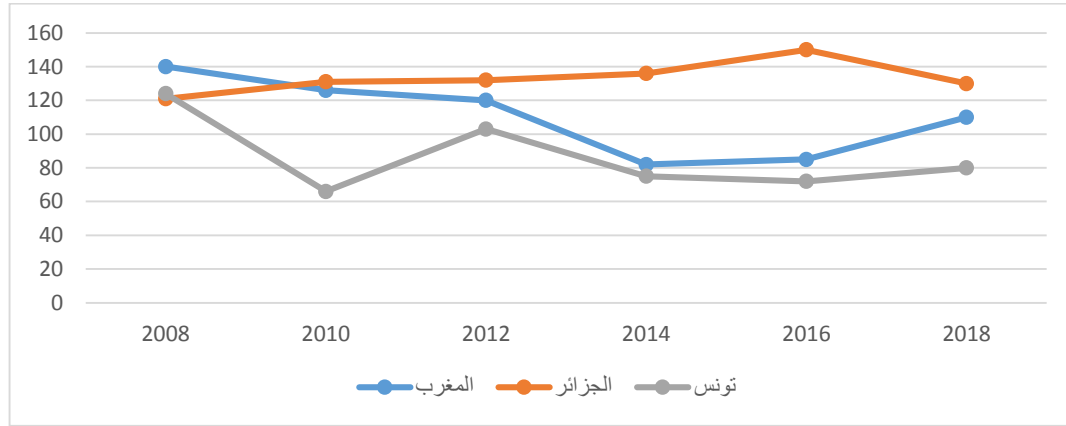
² لجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، اللجنة الالكترونية، مرجع سابق.

مشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر: دراسة تقييمية ومقارنة بتونس والمغرب، باستعمال مؤشر تطوّر الحكومة الإلكترونية للأمم المتحدة (ص ص: 413-427)

دولة سنة 2005 إلى المرتبة 132 من ضمن 190 دولة سنة 2012، لتتقهقر إلى المرتبة 150 سنة 2016 ثمّ تنتعش نسبيا سنة 2018 لتحقق الرتبة 130 من أصل 193 دولة.

في حين نجد -وكما هو ملاحظ من التمثيل أدناه- أن الاتجاه العام لترتيب كل من تونس والمغرب في تحسّن حتى سنة 2016، فالمغرب الذي كان ترتيبه 140 سنة 2008 تحسّن إلى المرتبة 120 سنة 2012، وإلى المرتبة 85 سنة 2016، كما أن تونس أيضا عرف ترتيبها تحسّنا ملحوظا بين سنتي 2008 و2010 حيث تحسّلت على الرتبة 124 ثم 66 على التوالي ليتراجع ترتيبها سنة 2012 إلى 103 بسبب الاضطراب السياسي والأمني الذي عاشته في خضم أحداث الربيع العربي، ليتحسّن ترتيبها من جديد سنة 2016 إلى المرتبة 72 من أصل 193 رتبة.

الشكل 2: تمثيل بياني لتطوّر رتب كل من الجزائر، تونس والمغرب وفق مؤشر الحكومة الإلكترونية في الفترة 2008-2018



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول 02 أعلاه.

إنّ الملاحظة المؤسفة بالنسبة للجزائر هي أنّ رتب الدول الثلاث كانت جدّ متقاربة في بداية فترة الدراسة في 2008، 123 بالنسبة للجزائر، 121 بالنسبة لتونس، 138 بالنسبة للمغرب، ولكن الوضع لم يبق كذلك بالنسبة للجزائر في سنة 2016 التي تحسّلت على الرتبة 150، مقارنة برتبتي كل من تونس والمغرب 72 و85 على الترتيب، نتائج تثير تساؤلات مهمة حول جدوى وفعالية مشروع الجزائر الإلكترونية.

إنّ القراءة الإيجابية لهذا التطوّر، تكمن في تحسّن ترتيب الجزائر في السنتين الأخيرتين، بالنظر إلى إحصائيات 2016، 2018، حيث انتقلت من الرتبة 150 إلى الرتبة 130، في حين شهدت رتب البلدين المقارن بهما تراجعا سنة 2018 حيث رتبت تونس في المرتبة 80 بعدما كانت في المرتبة 72، ورتبت المغرب في المرتبة 110 بعدما كانت في المرتبة 85، إلّا أنّ ترتيبهما، وكما هو ملاحظ لا يزال أحسن من ترتيب الجزائر.

3-2 مؤشر الخدمات على الشبكة (Online service Index):

يعتبر هذا المؤشر أول تركيبة للمؤشر السابق، وهو مؤشر ناتج عن دراسات ميدانية قام بها أكثر من 111 باحث من أكثر من 60 دولة، بالتعاون مع متعاملين وطنيين (طلبة وخريجي جامعات)، حاولت تقييم المواقع الوطنية للدول باللغة الأم، بما في ذلك البوابة الوطنية، بوابة الخدمات الإلكترونية، وبوابة المشاركة الإلكترونية، فضلا عن مواقع الوزارات ذات الصلة بالتعليم والعمل، والخدمات الاجتماعية، والصحة، والمالية، والبيئة عند الاقتضاء، وذلك أساسا من حيث مدى قابليتها للاستخدام ومدى خصوصية المعلومات المقدّمة من خلالها لمستخدمي وزوّار هذه المواقع.

وتنحصر قيمة هذا المؤشر أيضا بين الصفر والواحد، وجاءت قيمته بالنسبة لعينة الدراسة على نحو:

الجدول 3: قيم مؤشر الخدمات على الشبكة لكلّ من الجزائر وتونس والمغرب خلال الفترة (2008-2018).

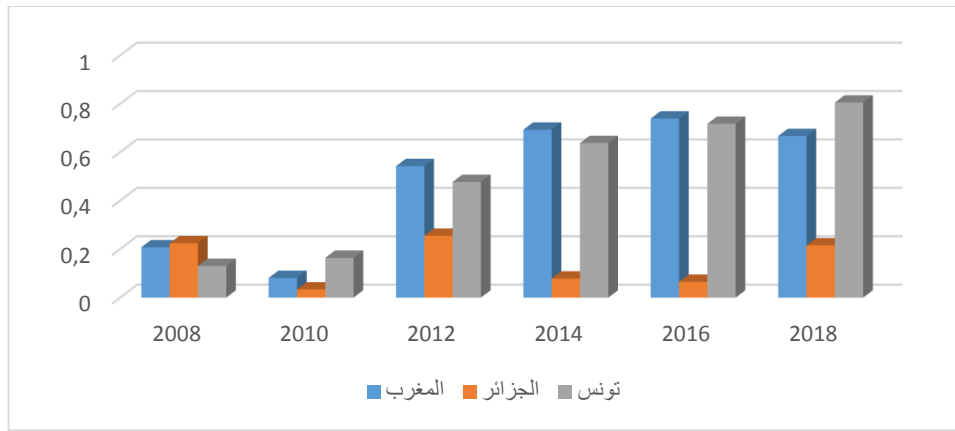
الدول السنوات	الجزائر	تونس	المغرب
2008	0,2241	0,1304	0,2074
2010	0,0335	0,1641	0,0810
2012	0,2549	0,4771	0,5425
2014	0,0787	0,6378	0,6929
2016	0,0652	0,7174	0,7391
2018	0,2153	0,8056	0,6665

المصدر: United Nation, E-Government Survey : 2008, 2010, 2012, 2014, 2016, 2018.

يتضح من الجدول أعلاه، ضعف هذا المؤشر بالنسبة للجزائر سواء في قيمته أو في معدل نموه، حيث سجل تراجعاً بين سنتي 2008 و2010 ثم ارتفع سنة 2012 إلى مستوى يفوق بقليل نظيره لسنة 2008، ثم تدهور مرة أخرى إلى أقل من 0,1 في سنتي 2014 و2016، مسجلاً نسبة تدهور فاقت 70% على أساس سنة 2008، بينما قيمة ذات المؤشر لتونس والمغرب كانت أقل من نظيرتها للجزائر سنة 2008 ثم صارت ضعفها أو أكثر بحلول سنة 2012، لتصل إلى 11 ضعف في سنة 2016، مسجلة معدل نمو للفترة 2005-2016 بين 300% و400% كما يسهل قراءته من التمثيل البياني أدناه.

في حين شهد هذا المؤشر انتعاشاً نسبياً سنة 2018 مسجلاً معدل نمو مقارنة بسنة 2016 يفوق 300%، إلا أنّ قيمته مقارنة بتونس والمغرب تبقى ضعيفة حيث تمثّل قرابة 20% و30% على الترتيب.

الشكل 3: تمثيل بياني لتطوّر مؤشر الخدمات على الشبكة لكل من الجزائر، تونس والمغرب خلال فترة 2008-2018.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول 03 أعلاه.

إن ضعف كل من قيمة ومعدل نمو هذا المؤشر ينبه إلى الضعف الكبير للنتائج المحققة في الميدان العملي، المتمثل في الحضور الفعلي للدولة من خلال جودة مواقعها وقدرتها على تقديم خدمات عامة، بغض النظر عن المجهودات المبذولة في سبيل ذلك، خاصة وأن برنامج الجزائر الإلكترونية انتهى على الأقل نظرياً منذ خمس سنوات (بالنظر إلى الإحصائيات المقدّمة).

3-3 مؤشر البنية القاعدية للاتصالات (Télécommunication Infrastructure Index):

وهو ثاني المؤشرات المركبة لمؤشر الحكومة الإلكترونية، وهو متوسط حسابي لمجموعة من المؤشرات الفرعية تتمثل في: مستخدمي الإنترنت في كل 100 نسمة، خطوط الهاتف الثابت لكل 100 نسمة، عدد مشتركي الهواتف النقالة لكل 100 نسمة، الاشتراكات عالية التدفق اللاسلكية لكل 100 نسمة، الاشتراكات الثابتة عالية التدفق لكل 100 نسمة.

جاءت قيم هذا المؤشر بالنسبة للجزائر وتونس والمغرب في فترة الدراسة، في الجدول أدناه.

الجدول 4: قيم مؤشر البنية القاعدية للاتصالات لكلّ من الجزائر وتونس والمغرب خلال الفترة (2008-2018)

الدول	الجزائر	تونس	المغرب
			السنوات
2008	0,1230	0,1636	0,1349
2010	0,0412	0,0641	0,0584
2012	0,1812	0,2886	0,2772
2014	0,1989	0,3074	0,3350
2016	0,1934	0,3476	0,3429
2018	0,3889	0,4066	0,3697

المصدر: United Nation, E-Government Survey : 2008, 2010, 2012, 2014, 2016, 2018

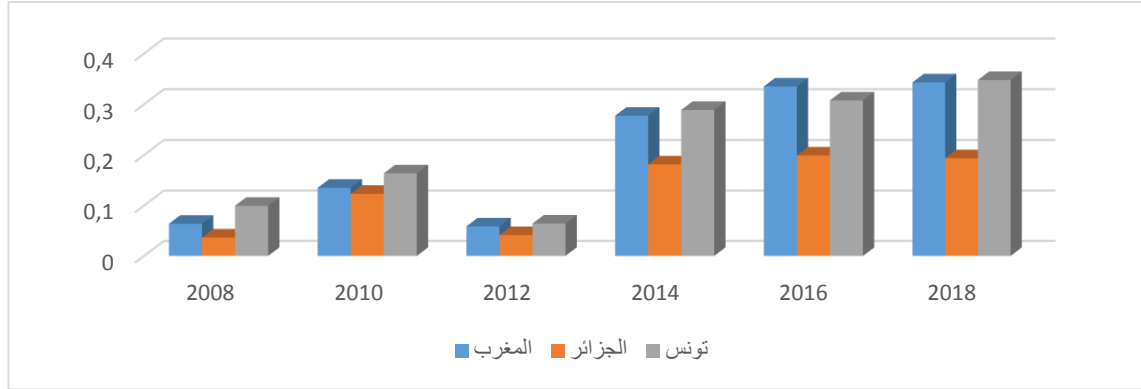
يظهر جليا من خلال الجدول، ضعف قيمة هذا المؤشر بالنسبة للجزائر، ضعف يمكن تحليله من خلال تفصيل هذا المؤشر، بالرجوع إلى بعض إحصائيات مؤشرات الفرعية، المؤكدة لضعف البنية القاعدية للجزائر:

- حيث نجد ضعف نسبة السكنات المتوفرة على الانترنت (الانترنت السلبي) التي بلغت نسبتها 28% خلال السداسي الأول من سنة 2015، رغم نمو هذه النسبة التي بلغت 24% سنة 2014، و 20% سنة 2013.
- ضعف عدد المشتركين في الانترنت اللاسلكية (الهاتف النقّال) رغم تضاعف عدد المشتركين أربع مرات في ظرف سنة واحدة، ليقارب 9 مليون في 30 نوفمبر 2014،
- كما أنّ انخفاض المؤشر أعلاه المتعلق بالجزائر يؤكد قلة عدد الحواسيب حيث بلغت عام 2005 في الجزائر 10 لكل ألف ساكن، و 60 في تونس، و 20 في المغرب. وفي سنة 2006 بلغ عدد خطوط الهاتف الثابت لكل ألف ساكن 90 في الجزائر، و 130 في تونس، و 40 في المغرب¹.
- ورغم تحسن هذا المؤشر الخاص بالجزائر سنة 2010 ببلوغه 1,07 حاسوب لكل مائة ساكن إلا أنه يبقى ضعيفا أمام نظيره التونسي والمغربي البالغ 7,62 و 3,52 لكل مائة ساكن على التوالي². الأمر الذي يستدعي البحث في أسباب تدني هذه النسبة، والتي قد تعتبر أسبابا مادية اقتصادية، وأخرى اجتماعية.
- هذا، ويبقى ضعف هذا المؤشر بالمقارنة بمؤشرات كل من تونس والمغرب-انظر التمثيل أدناه، مثيرا للدراسة في ظل تباين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات الثلاثة، رغم الانتعاش النسبي الذي حقّقه هذا المؤشر سنة 2018 حيث قاربت قيمته الأربع أضعاف قيمته في بداية الفترة بقيمة 0,3889 مقارنة بقيمة تونس ب 0,4066 ومتفوّقة على المغرب لأوّل مرّة منذ عشر سنوات، حيث بلغت قيمة مؤشّره 0,3697.

¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، مرجع سابق، ص 278.

² United Nation, E-Government Survey 2010, op cit , pp :119-120.

الشكل 4: تمثيل بياني لتطوّر مؤشر البنية القاعدية للاتصالات لكل من الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة 2008-2018



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول 04 أعلاه.

3-4 مؤشر الرأسمال البشري (Human Capital Index):

لقد مرّ هذا المؤشر بطريقتين في الحساب، حيث كان يمثّل المتوسط الحساب المرجح لمؤشرين فرعيين هما معدل الإلمام بالقراءة والكتابة، والمعدل المركب للاتحاق بالتعليم في الأطوار الأول والثاني والثالث، مع إعطاء ثلثين (3/2) للمؤشر الأول وثلث (3/1) للمؤشر الثاني، وذلك حتى سنة 2010.

ثمّ أصبح مؤشر رأس المال البشري يتألف في حسابه من أربعة عناصر، هي: معدل الأمية بين البالغين؛ نسبة الالتحاق الإجمالية بمجموعة الابتدائي والثانوي والعالي؛ متوسط سنوات الدراسة المتوقعة؛ ومتوسط سنوات الدراسة.

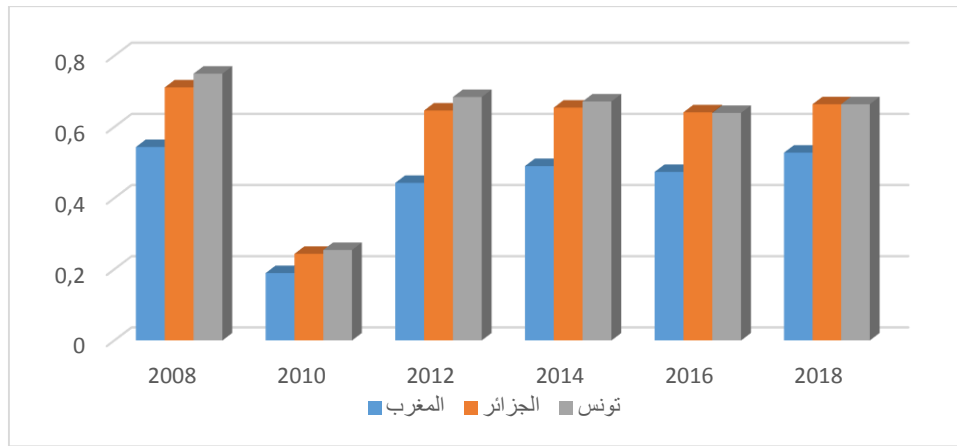
ومن خلال قراءة الجدول رقم 04 أدناه نجد أنّ مؤشر الرأسمال البشري في الجزائر مقبول جدا، سواء من حيث قيمته المطلقة، أو من حيث تطوّره وثباته النسبي (آخذين بعين الاعتبار تغير طريقة حساب المؤشر)، وكذلك مقبول من حيث مقارنته بمؤشرات كل من المغرب وتونس—أنظر التمثيل أدناه—، ونلاحظ أنّ مؤشر الرأس مال البشري للجزائر في سنة 2016، يفوق مؤشر كل من تونس والمغرب، ويتساوى مع مؤشر تونس ويفوق مؤشر المغرب سنة 2018، وهذا نتيجة سياسة الجزائر في ميدان التعليم الذي يعتبر حقّا للجميع، سهّرت الدولة على ضمانه بسياسات وطرق مختلفة.

الجدول رقم 5 قيم مؤشر الرأسمال البشري لكل من الجزائر وتونس والمغرب خلال الفترة (2018-2008)

السنوات	البلد	الجزائر	تونس	المغرب
2008	0,7114	0,7498	0,5437	
2010	0,2435	0,2544	0,1894	
2012	0,6463	0,6841	0,4430	
2014	0,6543	0,6717	0,4901	
2016	0,6412	0,6397	0,4737	
2018	0,6640	0,6640	0,5278	

المصدر: United Nation, E-Government Survey : 2008, 2010, 2012, 2014, 2016, 2018

الشكل 5: تمثيل بياني يبيّن تطوّر مؤشر التنمية البشرية لكل من الجزائر، تونس والمغرب خلال فترة 2008-2018



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول 05 أعلاه.

4- محاولة تشخيص إخفاقات مشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر

بالنظر إلى موقع الجزائر في المؤشرات السابق عرضها - رتبة 150 في مؤشر تقدّم الحكومة الإلكترونية سنة 2016 و 130 سنة 2018، يتضح لنا حليا تأخر الجزائر في مشروع الحكومة الإلكترونية؛ ومحاولة منا تشخيص أسباب هذا التأخر من خلال تحليل المؤشرات الفرعية، توصلنا إلى تحديد الأسباب على الشكل التالي:

4-1 تأخر الاهتمام الحكومي بقطاع تقنيات الاعلام والاتصال

تمكنت الجزائر من تحقيق الربط بشبكة الانترنت عن طريق إيطاليا في شهر مارس 1994. غير أن اهتمام الحكومة بقطاع تقنيات الاعلام والاتصال عموما، وباليانترنت وما تعلق بها بصفة خاصة، كان محتشما مدة أكثر من عقد كامل. إذ لم يحظ هذا القطاع باهتمام حكومي مميز إلا بعد سنة 2008 في إطار برنامج "الجزائر الإلكترونية 2013".

بينما الكثير من الدول العربية كانت سباقة في هذا الميدان، "فقد أحدثت مصر، مثلا، وزارة للاتصالات وتقنيات المعلومات عام 1999، ووضعت الأسس لخطة وطنية ترمي إلى تشييد قواعد لمجتمع المعلومات في مصر ... وبذلت تونس جهودا ملموسة في النصف الأخير من العقد الماضي -أي العقد الأخير من القرن العشرين- استهدفت تطوير وتوسيع البنية التحتية للاتصالات، وتنمية القدرات البشرية ... وأطلقت الأردن عام 2000 مبادرة لاحتضان تقنيات المعلومات والاتصالات، وزيادة صادرات تقنيات المعلومات والاتصالات، واجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أما دولة الإمارات، فتميزت عن سواها من الدول العربية الأخرى بتنفيذ أنشطة عديدة أثمرت على أرض الواقع خلال أزمنة تعتبر قياسية بكل المعايير،¹ جعلتها تتصدّر ترتيب الدول العربية في المرتبة التاسعة عشر عالميا حسب ذات المؤشر الرئيس في دراستنا.

وفي المقابل إذا قارنا مدى اهتمام الحكومة الجزائرية بسياسة تقنيات المعلومات والاتصالات مع نظيراتها الحكومات العربية نجدها تحتل المراتب المتأخرة، حيث كانت مرتبة الجزائر ضمن 14 دولة عربية معنية بهذا التصنيف للفترة 2009/2008 على النحو التالي:²

- المرتبة 10 في مؤشر نوعية التنافس في قطاع تزويد خدمات الانترنت؛
- المرتبة 12 في مؤشر أهمية تقنيات المعلومات والاتصالات في رؤية الحكومات المستقبلية، ومؤشر الأولوية التي تمنحها الحكومات لتقنيات المعلومات والاتصالات؛
- المرتبة 14 (الأخيرة) في مؤشر القوانين المكرسة لرعاية وتنظيم استثمار تقنيات المعلومات والاتصالات؛

¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، مرجع سابق، ص ص 137-138.

² المرجع أعلاه، ص: 279.

بينما تونس فكان ترتيبها يتراوح بين المرتبة الثانية والرابعة في جميع المؤشرات السالفة الذكر.

إن هذا الترتيب غير اللائق بدولة كالجائر، بالمقارنة بما تملكه من طاقات بشرية وموارد مالية واقتصادية، يتكرس في مؤشر دعامة الاستعداد التقني للفترة 2009/2008 الذي شمل 134 دولة، حيث احتلت الجزائر المرتبة 114 بينما المغرب 78 وتونس 52 والامارات 28.¹

إن انصراف اهتمام الحكومات الجزائرية إلى معالجة المشكلات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية على حساب الاهتمام بالمستجدات المعاصرة في العالم ومنها تقنيات الاعلام والاتصال، يمكن اعتباره مبررا خلال العقد الأخير من القرن العشرين؛ غير أن تعاين البلد من أغلب هذه المشكلات مع مطلع القرن الحالي لا يبرر تخلف الجزائر في هذا الميدان خصوصا وأن الموارد المالية والبشرية متاحة وتحتاج إلى حسن الاستغلال لا أكثر. "فانصراف انشغال الحكومات المتعاقبة إلى توفير الاحتياجات الأساسية من كهرباء ومياه وصحة وتعليم واستعادة الأمن والطمأنينة، لتبقى مسائل الانترنت واقتصاد المعرفة في نظر أغلب مسؤوليها ترفا لا حاجة إليه وهو في آخر الاهتمامات، خاصة مع انتشار القناعات بأن الانترنت لا تضع الطعام في الأفواه."²

4-2 ضعف تواجد الحكومة من خلال شبكة الإنترنت:

رغم أن الحكومة الجزائرية أنشأت مواقع هيئاتها المركزية وغير المركزية كما سبق وأن أشرنا، إلا أن المؤشرات تبيننا عن ضعف تواجد الحكومة من خلال شبكة الأنترنت، باعتبار:

- أنه يبدو من خلال مواقع المؤسسات الحكومية أن هدف الحكومة الإلكترونية في الجزائر في مرحلة ما، كان يقتصر على نشر وتقديم المعلومات فقط باستثناء بعض المحاولات كتلك التي بادرت بها وزارة التعليم العالي، والمديرية العامة للجمارك (التصريح الجمركي)، ومصالح الضرائب.

- ضعف التواجد على شبكة الأنترنت للجماعات المحلية: فجل البلديات والدوائر لا توجد لها مواقع على شبكة الأنترنت. والقليل المتواجد يقتصر على التعريف بالإدارة الحكومية والخدمات التي تقدمها عبر هذه الشبكة ومختلف التشريعات والوثائق والإجراءات ونماذج الوثائق والاستمارات.

هذا في الوقت الذي قطعت بعض الدول العربية أشواطا كبيرة في التعامل الإلكتروني لبلدياتها مع مواطنيها؛ ففي سنة 2007 أطلقت حكومة دبي مبادرة "الأسبوع الإلكتروني" التي تهدف إلى تشجيع المستخدمين على التعامل مع الخدمات الإلكترونية من خلال توقف كل إدارة من إدارات وأقسام البلدية عن استقبال المعاملات يدويا، بحيث يتم إنجازها إلكترونيا لمدة أسبوع واحد، وذلك لدعم التقدم الكبير الذي حققته بلدية دبي في عملية التحول نحو المجتمع الرقمي حيث أعلنت بلدية دبي أنها تقدم 94% من معاملاتها إلكترونيا وتسعى إلى رفع هذه النسبة إلى 100%.³

- أن أغلب المواقع الإلكترونية الحكومية الجزائرية مصممة باللغة غير الوطنية (الفرنسية) وبعضها بلغتين (فرنسية وعربية) وقليل منها بثلاث لغات (فرنسية وعربية والإنجليزية). والكثير من محتوى ما هو مصمم باللغة العربية معروض باللغة الفرنسية فقط، بمعنى أن الواجهة تظهر باللغة العربية بينما المحتوى محرر باللغة الفرنسية. هذا في الوقت الذي تعرف فئات واسعة من المجتمع الجزائري ضعف التحكم في هذه اللغة (الفرنسية)، واستعمال اللغة الأم معيار ذو أهمية، جعل منظّمة الأمم المتحدة تأخذ بعين الاعتبار في تقييمها كما سبق.

4-3 ضعف علاقة الأفراد بالحكومة الإلكترونية: ويمكن إرجاع هشاشة هذه العلاقة إلى الأسباب التالية:

- ضعف ربط الأفراد بالإنترنت: ونقصد به ضعف ربط الأسر بالإنترنت، حيث نسبة المشتركين في الأنترنت في الجزائر جد ضعيفة بلغت نسبة 30% في سنة 2015، غير أن هذا التحسن النسبي لم يرق بعد إلى نظيره الحاصل في دول الجوار (تونس والمغرب) حيث كانت هذه النسبة في 2012 تساوي 36,8% في تونس و49% في المغرب. هذا علاوة عن مقارنة ذات النسبة لسنة 2012 مع نظيرتها للإمارات العربية المتحدة وقطر وعمان البالغة 78% و69% و62,6% على التوالي، إحصائيات ومقارنة، تبين تأخر الجزائر في هذا المؤشر بأكثر من أربع سنوات عمل واجتهاد على سبيل التبسيط.

¹ المرجع أعلاه، ص: 129.

² سالمي جمال، سبل اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة، مجلة العلوم الانسانية، العدد 08، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2005، ص: 129.

³ إيمان عبد المحسن زكي، مرجع سابق، ص: 163.

هذا ولقد ارتفعت هذه النسبة سنة 2018 إلى قرابة 43%، في حين بلغت ذات النسبة في كل من تونس والمغرب 50% و 59% على الترتيب.¹

- **ضعف التدفق:** بغض النظر عن نسبة ربط الأفراد بشبكة الإنترنت، فإن تدفق هذه الأخيرة ضعيف في الجزائر، ففي أوقات الذروة أين يكون عدد كبير متواجد على الشبكة تصير عملية التدفق ضعيفة جدا، وأحيانا يتوقف الربط بفعل ضغط كثرة المستعملين للشبكة مقابل ما هو متاح من حجم التدفق. كما أن مؤسسة بريد الجزائر كثيرا ما تمتنع على منح الاشتراك للمواطنين في خدمة الانترنت بسبب ضعف التدفق المتاح مقابل كثرة الطلب عليه.

- **الأمية والأمية الرقمية:** بلغت نسبة الأمية في الجزائر 25,4% للفترة 1999-2006 وهي نسبة مرتفعة نسبيا، ورغم أنّ هذا المؤشر لم يؤثر على مؤشر الرأس المال البشري، الذي حققت فيه الجزائر قيم جيّدة مقارنة بتونس والمغرب، إلّا أنّ "نفشي الأمية الرقمية -والتي نسبتها من باب المنطق تكون أكبر -وعدم دراية الكثير من المواطنين باستخدام الحاسوب وبالتالي عدم المقدرة على تعبئة النماذج والمعلومات المطلوبة،² يزيد في تضعيف علاقة الأفراد بالحكومة من خلال الشبكة.

- **ضعف الثقة في التعامل الإلكتروني:** إن ما ينجرّ عن النقطة السابقة ضعف الثقة في التعامل الإلكتروني بصفة عامة والمالي منه على وجه الخصوص حيث هناك "فئات واسعة من المتعاملين الاقتصاديين وكذا المواطنين كانوا يتخوفون من استعمال البطاقة المغناطيسية في سحب أموالهم بسبب كثرة الأخطاء الناجمة عن جهاز السحب الإلكتروني والتأخر الكبير في تحيين حساباتهم³"، ولأزالوا متخوفين من استعمال بطاقات الدفع الإلكتروني لذات الأسباب.

5-خاتمة

من خلال عرضنا للإنجازات التي حققتها الجزائر في هذا المشروع مركزين على الفترة 2008-2018 في ظل مقارنة مع تونس والمغرب، يتبيّن لنا تأخر اهتمام الحكومة الجزائرية بمشروع الحكومة الإلكترونية إلى نهاية عام 2008، أين أنشأت هيئة سمّتها "اللجنة الإلكترونية" أوكلت لها مهمة تخطيط ومتابعة تنفيذ مشروع "الجزائر الإلكترونية 2013". ثم تناولنا، بشيء من التحليل، موقع الجزائر في أهم المؤشرات الدولية المتعلقة بالحكومة الإلكترونية ومقارنتها بمؤشرات تونس والمغرب. الأمر الذي سمح لنا باستخلاص بعض النتائج نوجزها فيما يلي:

- هناك مجهودات حكومية بُذلت لإنجاز مشروع الحكومة الإلكترونية، وانعكس ذلك في التحسن الطفيف المسجل في قيمة مؤشر التقدم في الحكومة الإلكترونية.

- رغم التحسن الطفيف المسجل في المؤشر السالف الذكر إلّا أن الترتيب الدولي للجزائر بخصوص الحكومة الإلكترونية يفصح على أن مستوى المجهودات المبذولة في الجزائر أقل و/أو ذات فعالية أقل من نظيراتها في بعض الدول العربية الرائدة في هذا المجال، حيث احتلّت الجزائر المرتبة 130-حسب ترتيب سنة 2018 لهيئة الأمم المتحدة-، بينما احتلّت تونس والمغرب الرتبتين 80 و 110 على الترتيب.

- إنّ نسبة الربط بالإنترنت وعدد خطوط الهاتف الثابت في الجزائر لا تزال ضعيفة مقارنة ببعض الدول ذات الموارد الاقتصادية والبشرية أقل مما هو متاح للجزائر، كتونس ولبنان والمغرب. هذا علاوة على قلة فرص الربط بالإنترنت وبالأخص ضعف التدفق. الأمر الذي يستدعي الحكومة لبذل مجهودات أكبر لتوفير البنية القاعدية الضرورية لتشغيل التقنيات الحديثة للإعلام والاتصال، وإتاحة فرص الربط بالإنترنت مع تدفق سريع، وتيسير الحصول على خط الهاتف الثابت.

إنّ ضعف نتائج التقييم المقارن الذي حاولنا القيام به، يستدعي من الجزائر وضع برنامج جديد مكثف ومستعجل لاستدراك تأخر إنجازات الحكومة لإلكترونية والعمل على اقتحام المراتب الأولى على الأقل عربيا، ولعل محاولة محاكاة تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة بذات المرتبة الأولى عربيا والواحد وعشرون عالميا، أو محاكاة التجربة الإفريقية للرائدة إفريقيا جزر موريس ذات المرتبة السادسة والسّتون عالميا⁴. كما نرى للجامعة دورا هاما يمكن أن تلعبه في هذه المحاكاة.

¹ United Nation, E-Government Survey 2005, 2008, 2010, 2012, 2014, 2016, 2018, www.unpan.org/e-government

² معهد البحوث والاستشارات، جامعة الملك عبد العزيز، الحكومة الإلكترونية، جدة، المملكة العربية السعودية، 1427 هـ، ص 6.

³ أحمد بن عيشاوي، مرجع سابق، ص 293.

⁴ United Nation, 2018, op cit

المراجع

- عادل حرحوش المفرجي وآخرون. (2007). الإدارة الإلكترونية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.
- علاء فرج الطاهر. (2010). *الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق*، عمان، الأردن: دار الراجحة للنشر والتوزيع.
- إيمان عبد المحسن زكي. (2009). *الحكومة الإلكترونية*، مدخل متكامل. القاهرة.
- عبد الكريم عاشور. (2010/2009). دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر. مذكرة ماجستير: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة.
- أحمد بن عيشاوي. (2010-2009). أثر تطبيق الحكومة الإلكترونية على مؤسسات الأعمال. (جامعة قاصدي مرباح، المحرر) *مجلة الباحث* (07)، الصفحات 287-294.
- جمال سالم. (2005). سبل اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة. (جامعة محمد خيضر، المحرر) *مجلة العلوم الإنسانية* (08)، الصفحات 121-137.
- حسين شنيبي. (2012). واقع البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كل من الجزائر ومصر والإمارات خلال الفترة 2000-2010. (جامعة قاصدي مرباح، المحرر) *مجلة الباحث* (10)، الصفحات 67-74.
- دبالا جميل محمد الرزي. (العدد الأول، يناير، 2012). الحكومة الإلكترونية ومعوقات تطبيقها، دراسة تطبيقية على المؤسسات الحكومية في قطاع غزة. *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية*، المجلد العشرين، الصفحات 189-227.
- سحر قدوري الرفاعي. (2009). الحكومة الإلكترونية وسبل تطبيقها: مدخل استراتيجي. (جامعة الشلف، المحرر) *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا* (العدد السابع)، الصفحات 305-328.
- صلاح الشرهان، و عبد الرحمان صالح المحيلان. (أكتوبر، 2012). التكنولوجيا وتعليم القرن الحادي والعشرين، نحو بناء جيل عربي فاعل. *مجلة الإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية*.
- عبد الوهاب بن بريكة، و زينب بن التركي. (2010-2009). أثر تكنولوجيا الإعلام والاتصال في دفع التنمية الاقتصادية. (جامعة قاصدي مرباح، المحرر) *مجلة الباحث* (7)، الصفحات 245-257.
- معهد البحوث والاستشارات. (1427هـ). *الحكومة الإلكترونية*. جدة: جامعة الملك عبد العزيز.
- وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة. (ديسمبر، 2008). *www.mptic.dz*. تاريخ الاسترداد 01, 09, 2017
- وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة، المديرية العامة للرقمنة، مؤشرات تطوّر تكنولوجيا الإعلام والاتصال ومجتمع المعلومات، *https://www.mpttn.gov.dz/sites/default/files/Ar-Rapport%20TIC2018_6.pdf*، يوم 2020.02.21.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم. (2009). *تقرير المعرفة العربي*. دبي: شركة دار الغرير للطباعة والنشر.
- United Nation. (2008). *E-Government Survey*.
- United Nation. (2010). *E-Government Survey*.
- United Nation. (2012). *E-Government Survey*.
- United Nation. (2014). *E-Government Survey*.
- United Nation. (2016). *E-Government Survey*.
- United Nation. (2018). *E-Government Survey*.